مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies
namacenter

ترجمات

إشكاليَّةُ الأشعريَّ

لجورج مقدسي

ترجمة: أنيس مورو

بسم الله الرحمن الرحيم

إشكالية الأشعري*

تطرحُ مسألة تصنيف أبي الحسن الأشعري رسالة «استحسان الخوض» في علم الكلام، الذي نُشر في حيدر آباد (سنة **١٣٢٣**هـ)، الموافق لـ (٦/ **١٩٠٥**م)، إشكاليةً مُهِمَّةً. لم يشر إجناس جولدتسيهر إلىٰ مصنَّف الأشعري هذا في كتابه «**العقيدة والشريعة في الإسلام**» المنشور (سنة **١٩١٠**م)، ولا في الترجمة الفرنسية لكتابه التي راجعها بنفسه، ونُشرت (سنة **١٩٢٠**م)[١]. وفي مُطلق الأحوال؛ فإنَّ جولد تسيهر يَعُدُّ «**الإبانة عن أصول الديانة**» آخر مؤلفات الأشعري التي حوت العقيدة التي استقر عليها[٢].

(١) ولا نجد له أثرًا في الطبعة الجديدة التي راجعها فرنز بابنجر، ونُشرت (سنة ١٩٢٥م).

(٢) انظر:

Vorlesungen, 113 (line 22) and n. 99, Dogme, 95 (line 18), and n. 48.

انظر الأب رتشرد يوسف مكارثي الذي يخالف جولد تسيهر، مُشيرًا إلىٰ أنهَّ لم يُقدِّم دليلًا علىٰ استخدام صفة (آخر)، انظر: (Theology,231). ربما كانت حجة جولد تسيهر مستقاة من محمد بن الموصلي الذي نقل عنه التصريح بذلك في مصنفه «**سيف السنة**». انظر: «**الرسائل السبع في العقائد**»، [حيدر آباد: دائرة المعارف، (١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م)]، الرسالة السادسة عنوانها: «**الذميمة الثانية للإبانة**» لمحمد عنايت علي =

* **فصل من كتاب .... الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي**
تأليف: جورج مقدسي **ترجمة: أنيس مورو**
نشر مركز نماء للبحوث و الدراسات
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨م.
عدد صفحات الكتاب: ١٢٠ صفحة

وقد نشر م. هورتن، بعد سنتين من صدور كتاب جولد تسيهر، ترجمة ألمانية لكتاب «**استحسان الخوض**» باعتباره من أبرز المصنفات المنتصرة لعلم الكلام التي يُمكنه أن يختم بها كتابه «**النُّظُم الفلسفية لعلم الكلام في الإسلام**»[١].

وبعد مرور عشرين سنة، أثار أ. ج. ونسنك بإسهاب مسألة الدور الذي اضطلع به أبو الحسن الأشعري في كتابه «**العقيدة الإسلامية**»، وهو ما بيَّنَّاه في موضع سابق. ويرىٰ ونسنك -استنادًا إلىٰ ما ذهب إليه الجويني- أنَّ المنهج الأشعري العقلي قام في وجه من الوجوه علىٰ اعتماد الأشعري مسلك الجدل الكلاميِّ. وإنَّ مردَّ هذه القناعة لدىٰ ونسنك هو ما قرَّره الأشعري ذاته في «**استحسان الخوض**»[٢]. لم يتمكَّن ونسنك من الإجابة علىٰ السؤال المتعلق بحقيقة الدور الذي اضطلع به الأشعري في تأسيس المذهب الأشعري. فهل بدأ أبو الحسن أثريًّا كما يظهر من كتابيه «**الإبانة**»، و«**المقالات**»؛ ليصير لاحقًا أشعريًّا ويبلور مفهومي الكسب والتنزيه؟

= الحيدرآبادي، (ص/٤٥)، (السطران/١٧، ١٨). للاطلاع علىٰ ترجمة محمد الموصلي انظر: «**دارس**»، (١/ ٩٥)، وابن العماد، «الشذرات»، (٥/ ٢٣٦). وبالنسبة إلىٰ كتاب «**سيف السنة**»، انظر: «**الكشف**»، (٢/ ١٠١٧)، وقد ذكره تحت عنوان «**سيف السنة وضياء الظلمة**»، حيث جزء من النص مفقود.

(١) Bonn, 1912; see pp. 623-626.

(٢) A. J. Wensinck, Muslim Creed, 93.

لقد بدا لونسنك أنَّ الإجابة علىٰ هذا السؤال والتمييز تمييزًا بائنًا بين الأشعري والأشعرية لن يُستطاع لهما سبيلًا، ربَّما حتىٰ يُعثر علىٰ مصنَّفات جديدة لأبي الحسن[١].

نجد راهنًا موقفين مختلفين ممَّا يطرح ونسنك. أمَّا الموقف الأول: فهو الاستياء من طرحه هذا؛ لأنَّ تساؤله عن تناقض الأشعري وإظهاره في مظهر المذبذب يعكس المقاربة النمطية التي انتهجها العلماء الغربيون في القرن الماضي، والتي اتسمت بعدم الاطمئنان إلىٰ مقولات الأشعري[٢]. ويُشير أصحاب هذا الموقف إلىٰ أنَّ الريبة تجاه الأشعري لم يعُد لها موجب، ويدعون إلىٰ تقبل مقولاته. وأمَّا **الموقف الثاني**: فإنَّه يوافق طرح ونسنك، الذي يرىٰ أنَّ الأمل في حل بعض الإشكاليات العقدية الشائكة متوقفٌ علىٰ العثور علىٰ مؤلَّفات جديدة لأبي الحسن الأشعري[٣].

(١) المرجع السابق، (ص/ ٩٤).

(٢) انظر:

W. M. Watt, Free Will, 135.

(٣) انظر:

J. Schacht, a New Sources, in Studia Islamica, I, 23 if..

يَعتبر جوزف شاخت استنادا إلىٰ كتاب «اللمع» أنَّ مناصري الأشعري مجموعة من الأشخاص الذين استخدموا الجدل الكلامي علىٰ الرغم من اشتراكهم في الكثير من الآراء مع أهل الحديث. كان هؤلاء في رأيه ضربًا من المعتزلة المعتنقين للمنهج السني، ويمضي بالقول: إنَّ هؤلاء هم المُؤسِّسون الحقيقيون لمدرسة علم الكلام الأشعرية. لم يكن للأشعري دور كبير في ذلك، بل اختير اسمه مُسمًّىٰ للأشاعرة في =

وبالنسبة إلىٰ «**استحسان الخوض**»؛ فلا نعلم أحدًا شكَّك في نسبته إلىٰ الأشعري منذ ظهوره. ومنذ صدور كتابي هورتن[١] ونسنك[٢] اللَّذَيْن لفتا نظرنا إلىٰ تأييد الأشعري الاشتغالَ بعلم

= زمن لاحقٍ عندما احتاجت تلك المدرسة إلىٰ الانتساب إلىٰ عالِم علىٰ عقيدة سُنِّية قويمة للتمترس به أمام هجمات أهل الحديث المتشددين. فما كانوا ليجدوا أفضل من الأشعري من حيث انتسابه لمدرسة الحديث من جهة، وقبوله الخوض في علم الكلام. ويُشير شاخت هنا فيما أرىٰ إلىٰ كتاب «**استحسان الخوض**» المنسوب إلىٰ الأشعري.

لم يأخذ جولد تسيهر «**استحسان الخوض**» بعين الاعتبار عندما عدَّ الأشعري من أهل الحديث. بينما يرىٰ ونسنك أنَّ «**الاستحسان**»، وكلام الجويني دليل علىٰ انتساب الأشعري إلىٰ مدرسة العقل. ولو قارنَّا بين «**الإبانة**» و«**الاستحسان**»؛ لوجدنا الأشعري ذا ملمحين. يوفق شاخت بين الرأيين بالقول إنَّ «الأشعري أثري جوَّز لنفسه الجدل الكلامي»، (ص/ ٣٤). أمَّا ما حواه «**اللمع**» من آراء عقلانية صرفة؛ فتلك ليست آراءه بالضرورة، بل آراء «المعتزلة من ذوي العقيدة السنية». [انظر: (ص/ ٣٣)]. القول بالتنزيه هو بديل لقول المعتزلة بالتأويل والمجاز، (ص/ ٣٤). بمعنًى آخر: يقبل شاخت بنسبة الرسالة ذات المنزع العقلي للأشعري، ويُوفِّق بينها وبين انتسابه لأهل الحديث. نخرج إذن برأيين جديدين: كان بعض المعتزلة يميلون إلىٰ مدرسة الحديث، وكان الأشعري يميل إلىٰ المنهج العقلي. نشر الأب مكارثي النص الكامل لكتاب «**اللمع**»، المنسوب للأشعري في كتابه: The Theology of Ash'ari، وفيه يُقدِّم عرضًا مختصرًا جيِّدًا لـ «**تبيين ابن عساكر**»، وطبعة جديدة لنص «**استحسان الخوض**» مع الترجمة الإنجليزية لهذا الكتاب.

(١) انظر:

Die philosophischen Systeme der spekulativen Theologen im Islam, 622 ff.

(٢) ونسنك وهورتن من قبله لم يطرحا مسألة نسبة «**استحسان الخوض**» للأشعري. أقرَّ ونسنك بأنَّ «**الاستحسان**» من مؤلفات الأشعري، وعدَّه دليلًا علىٰ تبنِّي الأشعري =

الكلام، سادت نزعة تقلِّل من شأن انتسابه إلىٰ مدرسة الحديث؛ ولذلك: ساور الشكُّ الكثيرين بخصوص تأليف الأشعري لـ «**الإبانة**»[1]؛ خلافًا لـ «**استحسان الخوض**» و«**اللُّمَع**»[2] اللَّذين يدُلِّلان بما لا يدعو إلىٰ الشكِّ علىٰ انتسابه إلىٰ مدرسة العقل. وفي المقابل: ينبغي أن نحرص علىٰ التأكُّد من المُؤلِّف الحقيقي لكل نصٍّ، خصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بنسبته إلىٰ الأشعري، نظرًا إلىٰ حالة الشكِّ التي ألقت بظلالها إزاء الدور الذي اضطلع به في تأسيس المذهب الأشعري، وهو أمرٌ بات معروفًا منذ زمن الباقلاني.

وعندما يتعلَّق الأمر بكاتب كَثُر حوله اللغط مثل الأشعري؛ فإنَّه يشقُّ علىٰ الباحثين تحديد المؤلف الحقيقي لأي عمل تحديدًا قاطعًا. ورغم أنَّ الجزم بنسبة أي كتاب للأشعري يبدو في حكم المحال؛ فإنَّ السعي إلىٰ ذلك مطلوب مهما بدا شاقًّا أو مستحيلًا. **وينبغي علىٰ المحققين العاملين في مجال النقد النصي أن يتفادوا نمطين متطرفين في التعامل مع النصوص: أولهما**: هو الاطمئنان

= لمسلك الجدل الكلامي.

انظر:

Wensinck, Muslim Creed, 93 and n. 2.

(١) انظر:

Theology, 232.

(٢) المرجع السابق.

الساذج، **والثاني**: هو الريبة المبالغ فيها.

وفيما يخصُّ الرسالة المنسوبة إلىٰ الأشعري؛ فالرأي عندي أنَّ عددًا من الاعتراضات الوجيهة يمكن -بل يجب- إبداؤها. فلو اعتبرناه مُتَّبعًا أصيلًا لمذهب أهل الحديث؛ صارت نسبة كتاب «**الإبانة**» إليه واردةً، ونسبة «**استحسان الخوض**» إليه مُتعذِّرةً؛ إذ لا يُمكن أن يُؤلِّف هذه الرسالة، ويظلُّ مع ذلك مُنتسِبًا إلىٰ أهل الحديث!

وقد تُصبح نسبة «**استحسان الخوض**» إليه واردةً إن افترضنا أنَّ الأشعري ربما عدل عن سيرته الأولىٰ؛ لنخلص إلىٰ أنَّه ألَّف «**الإبانة**» وهو من أهل الحديث، ثم ألَّف «**استحسان الخوض**» وهو من أهل العقل.

لقد أظهر لنا دعاة الأشعرية أبا الحسن في مظهر مَن بدأ عقلانيًّا محضًا؛ ليصير لاحقًا أثريًّا صِرفًا، ولينتهي به المطاف إلىٰ أن يكون أثريًّا يسلك المنهج العقلي باستخدام علم الكلام. والخلاصة هي أنَّ الأشعري ربما بدأ عقلانيًّا؛ ليصير أثريًّا فيما بعد، أو بدأ أثريًّا ليصير عقلانيًّا لاحقًا؛ إلَّا أنَّه لا يصحُّ القول إنَّه قد جمع بين المنهجين العقلي الأثري. فأن يكون الأشعري أثريًّا مُنافِحًا عن السُّنَّةِ مُستعمِلًا العقل؛ فلا تناقض في ذلك البتة. ولكن القول: إنَّه كان أثريًّا مُنافِحًا عن السُّنَّة مُستخدِمًا علم الكلام؛ فهذا لا يخلو من تناقض. ذلك أنَّ ما بين العقل وعلم الكلام العقلي فرقٌ، وهو ذات الفرق ما بين مذهب أهل العقل ومذهب أهل الحديث في الإسلام! **فإنَّ أهل الحديث استخدموا العقل من أجل**

فهم القرآن والسُّنَّة، وهما عندهم مصدرَا التشريع الحقيقيان. وما عجزوا عن فهمه؛ قبلوه كما ورد في القرآن والسنة، ولم يستعملوا العقل لتأويل النصوص مُعْرِضين عن القول بالمجاز. وفي المقابل: قدَّم العقلانيون العقل علىٰ النصِّ القرآني والسُّنَّة النبوية، وكُلَّما وجدوا أمرًا مُنافِيًا للعقل تأوَّلوه وعدُّوه مجازًا؛ ليوافق ما يقتضيه التفكير العقلاني.

يبدو لنا الآن موقف الأشعري مستعصيًا علىٰ الفهم؛ ذلك أنَّه يُقدَّم لنا علىٰ أنَّه أثري يستخدم علم الكلام. إنَّ الذي ألَّف «**الإبانة**» لا يُمكن أن يكون هو ذاته مُؤلِّف «**استحسان الخوض**»، ولا أن يدَّعي اعتناقه نمطي التفكير هذين في الآن ذاته؛ فإنَّ ما جاء به الكتاب الثاني يدحض جملةً وتفصيلًا ما طرحه الأول.

إنَّ أقلَّ ما يُمكن قولُه بخصوص صِحة نسبة «**استحسان الخوض**» إلىٰ الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) هو أنَّها محفوفة بالشكوك. وقد بدا الأشاعرة ذاتهم بعد قرون من زمن الأشعري جاهلين بأمر الرسالة؛ فلم يأتِ علىٰ ذكرها ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) ولا السُّبكي (ت ٧٧١ هـ)، ولا نجد لها أثرًا أيضًا في قائمة مصنفات الأشعري التي حكاها هو ذاته، ونقلها عنه ابن عساكر، وابن فورك (ت ٤٠٦هـ). وقد ذيَّل ابن فورك علىٰ قائمة الأشعري بقائمة ثانية، وذيَّل بعد ذلك ابن عساكر علىٰ القائمتين السابقتين بقائمة أخرىٰ، ولم يأتيا علىٰ ذكر الرسالة[1]! ولو افترضنا صِحَّة نسبة

(١) انظر: «**التبيين**»، (ص/١٢٨، وما يليها)، وانظر: المرجع السابق، (ص/٦٣، وما يليها)، Theology, 211 ff.

«**استحسان الخوض**» إلىٰ الأشعري؛ فلا نظنُّ دعاةَ الأشعرية آنذاك يُفوِّتُون فرصة الجهر بذلك، حتىٰ يُبرهِنوا علىٰ رأيهم القائل إنَّ الأشعري يُؤيِّدُ الاشتغال بعلم الكلام. وحتىٰ لو افترضنا علم الأشاعرة وقتئذٍ بوجود الكتاب وتغافلهم عن ذكره حتىٰ لا يناقض طرحهم، فمن غير المتوقع أن يغفل مناوئو الأشاعرة آنذاك عن إذاعته. ولكن يبدو أنَّ هؤلاء جهلوا أمره شأنهم شأن الأشاعرة! ويبدو كذلك أنَّ أحد أشهر العلماء الحنابلة ابن تيمية لم يكن يعلم بوجود الكتاب علىٰ الرغم من غزارة معلوماته عن تاريخ العقائد الإسلامية، وهو لا يقلُّ في ذلك شأنًا عن السبكي الأشعري.

توجد دواع أخرىٰ للتشكيك في نسبة هذه الرسالة إلىٰ الأشعري؛ لقد صُنِّف «**استحسان الخوض**» للمنافحة عن علم الكلام ردًّا علىٰ مُنتقديه، واتَّسمت لغته بنبرة ساخطة. ومن زاوية النظر التاريخية: أُلِّف «**الاستحسان**» في زمن لاحق لظهور المصنَّفات الناقدة لعلم الكلام، والمدافعة عنه علىٰ حدٍّ سواء. إنَّ اطلاعنا الراهن علىٰ عيِّنة من أفضل المُؤلَّفات التي أكبَّت علىٰ الدفاع عن علم الكلام يُنبِئنا بأنَّ هذه الأدبيات اتخذت منحًى تصاعديًّا علىٰ ما يبدو؛ فقد اتسمت لُغتُها في البداية بنبرةٍ هادئةٍ توفيقيَّةٍ، كما في «**التبيين**» لابن عساكر، ثم استمرَّت هذه النبرة التوفيقية في «**طبقات السبكي**»، **لكن صاحَبَها شعورٌ بالحاجة الماسَّة إلىٰ التطرق إلىٰ الموضوع، وأمَّا في «استحسان الخوض»**: فقد اختفت هذه النبرة؛ لتحل محلها النبرة الساخطة.

تتجلَّىٰ النبرة الساخطة في العنوان علىٰ نحو أوضح من أيِّ موضع آخر في الرسالة؛ إذ يستخدم المُؤلِّف عبارة تراثية مألوفة، دأب علىٰ استخدامها أهل العقل وأهل الحديث علىٰ حدٍّ سواء، لم يشذ عن ذلك المدافعون عن علم الكلام ولا ذامُّوه. لقد تطرَّق أهل الحديث إلىٰ قضية الخوض في المسائل الكلامية باعتبارها مسألة ينبغي اجتنابها. وقد أيَّد أهل العقل هذا الموقف، واشترطوا أن لا يُستخدم علم الكلام إلَّا عند الضرورة. لقد بَدَا واضحًا أنَّ كِلَا الطرفين متفقان علىٰ النهي عن الخوض في علم الكلام، وهذا خلاف ما يُوحي به عنوان الرسالة، الذي يُشير صراحةً إلىٰ استحباب الاشتغال به.

أدرك أهل الحديث علىٰ نحوٍ لا لبس فيه ضرورةَ اجتناب الخوض في الكلام؛ لأنَّ الخائض فيه -عندهم- يُلقي بيديه إلىٰ التهلكة؛ إذ هو يخوض بحْرَه الخِضم. وأمَّا أهل العقل -ورغم إقرارهم بخطر الاشتغال به-؛ فإنَّهم سعوا إلىٰ البرهنة علىٰ الحاجة الماسَّة إليه، وإلىٰ التهوين من مخاوف المُتخوِّفين، مُشترطين أن يكون الخائضون فيه شديدي المِراس ذوي بصيرة، حتىٰ يَقُوا أنفسهم تياراته المتربصة؛ فلا ينجرفوا إلىٰ قاعه الصفصف.

ولكنَّ المُتمعِّن في رسالة «**استحسان الخوض**» يلاحظ أنَّ مُؤلِّفها لم يأتِ علىٰ ذِكر هذه المخاطر، ولم يُشِر إلىٰ ضرورة توخِّي الحيطة، ولا نجد أثرًا في الكتاب أيضًا لمبدأ الإنصاف، أو المذهب التوفيقي، بل بدا المُؤلِّف فظًّا عدائيًّا، ولم ينتهج

مقاربةً حذرةً في حديثه عن الخوض في علم الكلام مثل ابن عساكر والسبكي، وخلافًا لموقف أهل الحديث الذين يرون علم الكلام حقيقًا بالذمِّ، يذهبُ المُؤلِّف إلىٰ استحسان الخوض فيه، ويجيزه بلا قيدٍ أو شرطٍ!

ومن الأدلة التي تقدح في نسبة كتاب «**استحسان الخوض**» إلىٰ الأشعري، وجود انقطاع في سنده. ولكن هذا الدليل قد لا يكون كافيًا؛ لأنَّ السقط في سلسة الرواة ربما عائد إلىٰ تقصير بعض نُسَّاخ الكتاب، ويسوق فريق حججًا أخرىٰ أكثر وجاهة، لعلَّ أهمها أدلة أهل الحديث في ذمِّ علم الكلام. ويحتجُّ أصحاب الحديث بأنَّه لو كان هدًى ورشادًا لتكلَّم فيه النبي وخلفاؤه وأصحابه؛ [إذ] لم يترك بعده لأحد مقالًا فيما للمسلمين إليه حاجة من أُمور دينهم. وقد كانت غاية مُؤلِّف رسالة «**استحسان الخوض**» دحض هذه الحجج التي استدل بها أهل الحديث. إنَّ ما يبعث علىٰ الشكِّ في نسبة رسالة «**استحسان الخوض**» للأشعري هو أنَّ حجج الأثريين ذاتها جاءت في سياق الرد علىٰ حجة الأشاعرة. لقد أوردنا آنفًا موقف ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) الذي صرَّح أنَّ علم الكلام صار مأذونًا فيه بحكم الضرورة؛ إلَّا أنَّ ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) وابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) يُفنِّدان هذه الحجة استنادًا إلىٰ:

(١) أنَّه لو كان خيرًا لَمَا فات النبي[١]؛ ولتكلَّموا فيه.

(١) انظر: G. Makdisi, Ibn Qudama's Censure of Speculative Theology (قيد الطبع).

و(٢) لأنَّ النبي لم يمُت حتىٰ تكلم في كلِّ ما يحتاج إليه من أُمور الدين، وبيَّنه بيانًا شافيًا، أصولًا وفروعًا؛ والجملة الأخيرة عنوان أحد مصنفات ابن تيمية في ذمِّ علم الكلام[١]، وهي كذلك إحدىٰ الحجج التي عمدت رسالة «**استحسان الخوض**» إلىٰ دحضها[٢].

وإضافة إلىٰ ذلك؛ تشي الفقرة الرابعة من رسالة «**استحسان الخوض**»[٣] بوعي مُؤلِّفها التام باعتراض أهل الحديث علىٰ الخوض في المسائل الكلامية. وحجَّتهم في ذلك هي أنَّ النبي وصحابته سكتوا عن علم الكلام، فلو كان من الدِّين ما وسعهم السكوت عنه[٤].

لم يرد مصطلح الخوض في مجمل المصنف سوىٰ مرتين اثنتين في الفقرة الرابعة، ومرة واحدة في العنوان. لقد أراد مُؤلِّف الرسالة ذو المنزع العقلي أن يُبيِّن ازدراءه للمتخوفين من الخوض في علم الكلام.

(١) «**معارج الوصول إلىٰ معرفة أنَّ أصول الدين وفروعه بيَّنها الرسول**». [القاهرة: مطبعة المؤيد، (١٣١٨هـ = ٠١/ ١٩٠٠م)]. ترجمها إلىٰ الفرنسية هنري لاوست في

Contribution d une etude de la methodologie canonique de TalT-d-Din Ahmad bÛ Taimiya (Le Caire¤ Institut Frangais d'Archeologie Orientale, 1939, 55 ff.

(٢) انظر:

Istihsan in Theology, pÛ 88 of the Arabic text; paragraph 3.

(٣) Theology, p. 88 of the Arabic text (p. 121 of the English text).

(٤) Theology. 121. lines 22-23.

وممَّا يذكر أيضا للتشكيك في نسبة الرسالة للأشعري موقف أهم المنافحين عن علم الكلام من بعض الملامح الأساسية لعلم الكلام التي وردت في الرسالة، فقد لزم هؤلاء الصمت المطبق إزاءها، ولم نجد أثرًا في تبيينِ ابن عساكر ولا في طبقات السبكي للجوانب التي تُفيد شرف هذا العلم، أي: المفاهيم الفلسفية التي تضمنها الكتاب، مثل مفاهيم الحركة والسكون، والجسم والحدوث، والجوهر والعرض.

لقد أنكر أهل الحديث الكلام في الجواهر والأعراض ونحوهما، ورموا الخائض فيها بالبدعة والزندقة، وهذا عينُ ما انتقدته الرسالة. وسلك ابن عساكر والسبكي سبيلًا توفيقيًّا وسطًا، ولزِمَا الصمت إزاء تلك المسائل الكلامية الأشعرية. وربما كان الاعتراف بعلم الكلام وسيلةً لصيانة عقائد السلف كافيًا بالنسبة إليهما. وفي المقابل: انصبَّ اهتمام مؤلف رسالة «**استحسان الخوض**» علىٰ هذه المفاهيم أساسًا، فشدَّد علىٰ شرف الاشتغال بها. وقد بدا كذلك مؤلف الرسالة علىٰ عجلة من أمره للحديث عن هذه المسألة المثيرة للجدل، مُفرِدًا لها القسم الذي يعقب مقدمته المختصرة في مطلع الرسالة[1].

قد يبدو لنا -استنادًا إلىٰ ما سبق بيانه-: أنَّ نسبة رسالة «**استحسان الخوض**» إلىٰ الأشعري هي علىٰ أقل الأقوال موضع

(١) المرجع السابق: (ص/ ٨٧ - ١٢٠)، (الفقرة/ ٢) من «**الاستحسان**» تُؤكِّد هذا النقل مرة أخرىٰ لاحقًا. المرجع السابق، (ص/ ٨٩/ ١٢)، (الفقرة/ ٦).

شكٍّ، ولكي تصحَّ نسبة الرسالة إليه؛ قد يصير لِزامًا أن نحذف منها الشوائب التي تجعلها غير مناسبة لعصرها، ولا نستثني من ذلك العنوان. ولو فعلنا ذلك؛ فلن يتبقىٰ من الرسالة سوىٰ النزر القليل، هذا إن بقي منها شيء!

مقالات الأشعري

لقد وردت المفاهيم الفلسفية المذكورة في رسالة «**استحسان الخوض**» في كتاب «**مقالات الإسلاميين**» لأبي الحسن الأشعري، ولا نرىٰ في الاستدلال بذلك لتفنيد الشكوك التي أثيرت حول نسبة الرسالة للأشعري مجانَبة للصواب؛ إلَّا أنَّ الفرق بين الكتابين هو أنَّ مُؤلِّف «**المقالات**» لا يُؤيِّد الاشتغال بالكلام كما في «**استحسان الخوض**»، بل يكتفي باستعراض آراء العلماء علىٰ اختلاف مشاربهم في تلك المفاهيم؛ إلَّا أنَّ ما استعصىٰ علىٰ فهمنا هو السبب الذي دعا الأشعري، الذي بدا علىٰ مذهب السلف في الجزء الأول من المقالات، إلىٰ التطرُّق إلىٰ تلك المفاهيم في الجزء الثاني منه. فلو كان تطرُّقه إليها لغاية دحضها وتفنيدها لبدا الأمر طبيعيًّا، ولَمَا ساورتنا الشكوك حول نسبة الجزء الثاني إليه؛ إذ لا تعارض بين أن يكون الأشعري مُؤلِّفًا للإبانة وللجزء الأول في الآن ذاته، ولكن توجد أسباب وجيهة للتشكيك في مشروعية عدِّ الجزء الثاني تابعًا لكتاب «**المقالات**»!

يُقرِّر مُؤلِّف «**المقالات**» في نهاية الجزء الأول صراحةً مذهب السلف[1]، وهو ذات الموقف الذي وقفه الأشعري في

(١) «المقالات»، (١/ ٢٨٤).

«**الإبانة**»[1]. لكنَّ المُتصفِّح للجزء الثاني من «**المقالات**» يجد عناية بعدد من المسائل الفلسفية[2] التي لا يُمكن أن يخوض فيها مَن كان مُقرِّرًا لمذهب السلف في «**الإبانة**» وفي الجزء الأول من «**المقالات**». ولو خاض فيها من كان هذا حاله، فسيكون ذلك حتمًا من باب دحضها، ولكنَّ الجزء الثاني بتمامه خلَا من أيِّ ردٍّ علىٰ المتكلمين.

كان هذا ما أثار دهشتنا عند التمعُّن في الجزأين -الأول والثاني- من كتاب «**المقالات**»، فلم نطمئنَّ لنسبتهما معًا للأشعري لأنَّهما كُتِبَا بمنهجيتين مختلفتين. وما عزَّز شكوكنا هو أنَّ الجزء الأول مُستقِلٌّ تمامًا من حيث مضمونه عن الثاني. والحقُّ أنَّ كُلَّ جزءٍ منهما مُكتمِلُ الشروط والأركان، ولا يحتاج إلىٰ الآخر. ومع هذا: ينبغي التشديد علىٰ أنَّ شكوكنا لم تكن وليدة المقارنة بين الجزأين فحسب، بل يوجد دليلٌ آخر، لا علاقة له بمَتْن الكتاب، يُعزِّز هذه الشكوك! لقد عثرنا علىٰ هذا الدليل في تعليق دُوِّنَ علىٰ صفحة غلاف إحدىٰ النسخ المخطوطة للمقالات، وهي المخطوطة رقم: (١٤٥) الموجودة بحيدر آباد. يُقدِّم خبيرُ تحقيق المخطوطات الضليع هـ. ريتر في توطئته لكتاب «**المقالات**»[3] شرحًا لهذا

(١) مثل: السببية، والإثبات والنفي، والجسم والجوهر، والتناقض، ونحو ذلك.

(٢) كما أشار إليه ونسنك سابقًا، انظر:

Muslim Creed, 88.

(٣) Maqaldt, I, page kd of Ritter's Introduction in Arabic.

المخطوط، مُشيرًا إلىٰ أنَّه يعود إلىٰ القرن السادس للهجرة (الثاني عشر الميلادي)، استنادًا إلىٰ الخط الذي كُتب به وصنف الورق. ويُوجد تعليق في آخر المخطوط يُوثِّق اكتمال كتاب «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**».

إلىٰ هذا الحدِّ، لا يُوجد مُبرِّرٌ للشكِّ، لكن صفحة الغلاف تتضمن التعليق التالي: «الجزء الأول من «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**» تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه وآخر هذا الجزء هو آخر الكتاب»[1]، واستنادًا إلىٰ هذا التعليق، يُمكننا أن نستنتج أنَّ كتاب «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**» مشتمل علىٰ الجزء الأول فحسب، وأمَّا الجزء الثاني؛ فيظل البتُّ في أمره مُعضِلًا.

ونجد تحت التعليق الأول تعليقًا آخر بخط يد مختلف هذا نصُّه: «[هذا] أحد (المصنفات التي يملكها) الشيخ البارع شمس الدين محمد، ابن الشيخ العلامة تقي الدين عبد الكريم المقري الشافعي»، ثم نجد أدنىٰ ذلك بيتين شعريين في بطلان علم الكلام. ويشير المحقق إلىٰ أنَّ ابن خلِّكان[2] ذكر هذين البيتين في ترجمته

(١) Maqalal, I, page kd of Ritter's Introduction, line 8.

(٢) مصنف «**وفيات الأعيان**»؛ انظر: GAL, I, 326-328, Suppl. I, 561.
كان ابن خلِّكان تلميذ ابن الصلاح. [انظر: السبكي، «**الطبقات**»، (٥/ ١٤)، و«دارس»، (١/ ١٩٢)]، وأخذ الفقه عن النووي الذي كان مُدرِّسًا نائبًا في (المدرسة الإقبالية). [«**دارس**»، (١/ ١٦١)]، وفي (المدرسة الركنية الجوينية). [المرجع السابق، (١/ ٢٥٣)].

للشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ)[١]. وقد أورد الشهرستاني البيتين في مقدمة مصنفه «**نهاية الإقدام في علم الكلام**»[٢] دون أن يذكر صاحبهما؛ إلَّا أنَّه أشار إلىٰ أنَّهما يُنسبان لابن الصائغ الأندلسي (ت ٥٣٣ هـ)[٣]. واستنادًا إلىٰ الاسم المذكور آنفًا في التعليق، وإلىٰ تاريخ كتابة المخطوط الذي يتزامن مع الفترة التي عاش فيها الشهرستاني، يرجح ريتر[٤] أن تعود ملكية المخطوط إلىٰ العالِم الأشعري الشهرستاني[٥].

إنَّ الخيط الناظم الذي يربط بين هذين التعليقين المكتوبين علىٰ صفحة الغلاف بخطَّين مختلفين هو تعبيرهما عن منهج أهل الحديث. ويُمكن أن نستشف ذلك في التعليق الأول من خلال اكتفاء المُعلِّق بنسبة الجزء الأول من «**المقالات**» للأشعري، ونفي الصلة بينه وبين الجزء الثاني. وأمَّا بالنسبة إلىٰ التعليق الثاني، فمن الواضح أنَّ البيتين الشعريين ينتصران لمنهج أهل الحديث[٦]. إنَّ

(١) انظر: «**الوفيات**»، (٣/ ٤٠٣)، (رقم/ ٥٨٣).

(٢) تحقيق:

Alfred Guillaume (Oxford, 1931).

(٣) انظر: «**الوفيات**»، (٤/ ٥٦ - ٥٨)، (رقم/ ٦٤٢).

(٤) محمد، ابن عبد الكريم، ونسبته: الشافعي.

(٥) كان اسمه محمد، واسم أبيه عبد الكريم، وانتسب إلىٰ المذهب الشافعي.

(٦) انظر: «**المقالات**»، (البحر الطويل):

لقد طُفت في تلك المعاهد كلها

وصيرت طرفي بين تلك المعالم

استبعاد الجزء الثاني ونفي صلته بكتاب المقالات يُنزِّه الأشعري عن الخوض في مفاهيم فلسفية، مثل الحركة والحدوث والذرة . . . إلخ، وهي مفاهيم لا نتوقع أن يخوض فيها مُؤلِّف الجزء الأول الذي بدا لنا مُقرِّرًا لمذهب أهل الحديث، وذلك لاعتبارات مبدئية.

يُشير الأستاذ ريتر، في نطاق تحقيقه لكتاب «**المقالات**»، إلىٰ أنَّ المخطوطات الخمس المتبقية منه نُسخت بعد القرن (٦هـ/ ١٢م). ولم يأتِ ابن النديم علىٰ ذكره في «**الفهرست**» عند عرضه لقائمة مُؤلَّفات الأشعري[١]. ويبدو أنَّ أول من أشار إلىٰ «**المقالات**» هو ابن عساكر في قائمته لمؤلفات الأشعري[٢] حيث يقتبس كلامًا للأشعري يقول فيه: إنَّه ألَّف «كتابًا في مقالات الْمُسلمين يستوعب جَمِيع اختلافاتهم ومقَالاتهم»[٣]. ولكن الإقرار بأنَّ «**المقالات**» من جملة مُؤلَّفات الأشعري كان أمرًا مفروغًا منه قبل زمن ابن عساكر

فلم أرَ إلَّا واضعًا كف حائر
علىٰ ذقن أو قارعا سن نادم

يُشير هذان البيتان في مُستهلِّ المصنف: التخلص من وهم هذا العلم، والرجوع عنه إلىٰ معتقد السلف الصالح، وهكذا كان حال أشاعرة آخرين، مثل: إمام الحرمين الجويني، وفخر الدين الرازي.

(١) انظر: ابن النديم، «**الفهرست**»، [القاهرة: المطبعة الرحمانية، (١٣٤٨هـ = ١٩٣٠م)]، (ص/ ٢٥٧)، ولا يذكر أيضًا في «**الكشف**».

(٢) «**التبيين**»، (ص/ ١٣١)، (السطر/ ١).

(٣) نفسه. ينقل ابن عساكر هنا من مصنف عنوانه «**العمد في الرؤية**». انظر: «**التبيين**»، (ص/ ١٢٨)، (السطران/ ١٥، ١٦).

وبعده، فقد اقتبس الأشعري أبو طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ = ١٠٣٧م) مقاطع من الجزأين الأول[١] والثاني من «**المقالات**»[٢]. ونجد كذلك الفقيه الحنبلي ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ = ١٣٢٨م) يناقش مسائل ورد ذكرها في جزأي الكتاب عند إحالته علىٰ «**المقالات**»[٣].

وعلىٰ الرغم من افتقارنا إلىٰ حجج دامغة تنفي نسبة جزأي «**المقالات**» إلىٰ الأشعري؛ فإنَّنا لا ننكر فرضية أن يكون الأشعري قد ألَّفهما علىٰ فترات متباعدة من حياته بوصفهما كتابين مستقلين.

وفي المقابل، يذكر ابن تيمية مُصنَّفًا آخر، يحمل العنوان ذاته -أي: «**المقالات**»- مختلفًا عن «**مقالات الإسلاميين**» ويُعنىٰ بمقالات الفلاسفة[٤]، ولا نستبعد فرضية أن يكون «**مقالات الفلاسفة**» هو نفسه كتاب «**جمل المقالات**» الذي أورده ابن عساكر في قائمته[٥]، أو أن يكون الأشعري قد صنَّف ثلاثة مؤلفات مستقلة حملت عنوان المقالات: **أحدها** عُني بمقالات المسلمين عمومًا

(١) انظر: البغدادي، «**الفرق**»، (ص/ ٢٤)، حيث ينقل من «**المقالات**»، (١/ ٦٩)، بخصوص فرع اليعقوبية من الزيدية.

(٢) البغدادي، المرجع السابق، (ص/ ٤٣)، حيث ينقل من «**المقالات**»، (٢/ ٥١٥) بخصوص هشام بن سالم.

(٣) ابن تيمية، كتاب «**التسعينية**»، في «**الفتاوىٰ**»، [القاهرة: مطبعة كردستان، (١٣٢٩هـ = ١٩١١م)]، (٥/ ٢٨٦)، (السطر الأخير)، (٣/ ٧٠)، (السطر/ ٢٧، وما يليه).

(٤) ابن تيمية، «**منهاج السنة**»، (٣/ ٧٢)، (السطران/ ٣، ٤).

(٥) «**التبيين**»، (ص/ ١٣١)، (السطران: ٢، ٣). انظر أيضًا:
Theology, 218 (nos. 18 and 19).

(الجزء ١- تحقيق ريتر)، **والثاني** بالمتكلمين (الجزء ٢- تحقيق ريتر)، **والثالث** بالفلاسفة (المصنف الذي ذكره ابن تيمية).

❁ ❁ ❁

إنَّ الِادِّعاءَ أنَّ الأشعري خطَّ لنفسه منهجًا قائمًا علىٰ الكلام قولٌ ينبغي إثباته. ومهما تعدَّدت المُؤلَّفات المنسوبة للأشعري؛ فإنَّنا سنجد أنفسنا إزاء عقبتين لا مناص منهما: أولاهما: التحقُّق من صحة نسبتها إليه.

وثانيتهما: النظر في تاريخ تأليفها، أكان سابقًا لتحوُّل الأشعري عن مذهبه أو لاحقًا له.

إشكالية الأشاعرة

ليست الإشكالية في أبي الحسن الأشعري فحسب، بل في بعض مَن خلفه من مشاهير الأشاعرة، لاسيَّما الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، والجويني (ت ٤٧٨هـ)، والغزالي (ت ٥٠٥هـ)، والشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، والرازي (ت ٦٠٦هـ). ولسنا نعلم -فيما يبدو- مسألة تُوضِّح هذه الإشكالية أكثر من قضية جواز علم الكلام.

لو صحَّ ما نقلته كتب التراجم؛ فإنَّ الباقلاني والجويني والشهرستاني والرازي جميعهم أعلنوا في آخر حياتهم رجوعهم عن الاشتغال بعلم الكلام. [قد يستثني فريق الغزالي من ذلك؛ لأنَّه أظهر خلال حياته ما يكفي من الدلائل علىٰ نبذ علم الكلام][1]. وبهذا المعنىٰ: يُصوَّر لنا هؤلاء الأشاعرة من خلال الحكايات المروية عنهم سالكين مسلك الأشعري ذاته. فكما الأشعري، انتهج هؤلاء في البداية منهجًا عقليًّا؛ ليرجعوا عنه في نهاية المطاف، ويعتنقوا مذهب أهل الحديث عملًا بوصية السلف.

وبغضِّ النظر عن صِحَّةِ نسبة المصنفات للأشعري أو خطئها؛

(١) بالنسبة إلىٰ موقف الغزالي من الكلام وبغضه له، انظر: Wensinck, Muslim Creed, 97. حيث يُنقل كلام الغزالي مترجمًا [من «الإحياء»].

فإن معالِم شخصيته كما يرسمها دعاة الأشعرية تبدو جامعة بين المتناقضات، ولا يقلُّ أعلام الأشاعرة الذين أتينا علىٰ ذكرهم آنفًا تناقضًا عنه؛ إذ يُنقل عنهم قولهم بالتأويل تارة، وبتقرير مذهب السلف أخرىٰ. والمقصود بمذهب السلف الإقرار بصفات الله المنصوص عليها في الكتاب والسُّنة، وينهىٰ مذهب السلف عن تأويل الصفات مخافة الوقوع في التجسيم، وعن الذهاب بعيدًا في تفسيرها مخافة الوقوع في التعطيل، وعن القول بالتنزيه بما هو شكل مخفَّف من أشكال التعطيل، ومن الواضح إذن أنَّ الموقفين علىٰ طرفي نقيض.

يبدو لنا أعلام الأشاعرة من بعد الأشعري مذبذبين بين موقفين متناقضين تمامًا، وهذا حال الباقلاني كما يظهر في كتابه «**الإبانة**»، وكما يراه وينقل عنه ابن تيمية الحنبلي[1].

وبالنسبة إلىٰ الجويني؛ فنزعم أنَّنا قادرون علىٰ الحكم علىٰ موقفه بأنفسنا.

يخبرنا هذا المُتكلِّم المشهور في كتابه «**الرسالة النظامية**»[2] أنَّه سالك طريقة السلف في الاعتقاد، وهو أمر لا ينكره السبكي

(١) انظر: «**مجموعات الرسائل الكبرىٰ**». [جزءان، القاهرة: المطبعة الشرفية، ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م]،(١/ ٤٥٩)، انظر: «**الشذرات**»، (٣/ ١٦٩، ١٧٠). قد يعترض علىٰ شهادة ابن تيمية؛ لأنَّه حنبلي، مع أنَّه لم يُعرف عن ابن تيمية الكذب في نقولاته عن خصومه.

(٢) إمام الحرمين الجويني، «**العقيدة النظامية**». [القاهرة: مطبعة الأنوار، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م]، (ص.ص/ ٢٣)، (السطر/ ٦ - ٢٥).

ذاته بذريعة أنَّ الأشعري نفسه يتبنَّىٰ كلا العقيدتين[١].

ويُمكن أن نستنتج -استنادًا إلىٰ اختيار الباقلاني والجويني طريقة السلف في الاعتقاد- أنَّهما رُبَّما يقفان موقفًا رافضًا للاشتغال بعلم الكلام، وهو موقف وقفه فيما بعد أحد تلاميذ الجويني، أبو حامد الغزالي، الذي طبقت شهرته الآفاق، ففاقت شهرة أستاذه، وعُرف عنه مناصبته علم الكلام العداء[٢]. ولقد أساء كتاب الغزالي «**إلجام العوام عن علم الكلام**» إلىٰ دعاة الأشعرية، فتصدَّوا للردِّ عليه بطرق شتَّىٰ، ويحاول ابن عساكر أن يُلطِّف من حِدَّة موقف الغزالي الداعي إلىٰ إلجام العوام، ذاكرًا أنَّ الأشعري ذاته كان «أشدَّهم بذلك اهتمامًا»[٣]. ويحاول السبكي تبرير هذا الموقف بالقول: إنَّ الغزالي لم يكن بارعًا في علم الكلام، مُضيفًا: «وأنا لم أرَ له مُصنَّفًا في أصول الدين بعد شدة الفحص؛ إلَّا أن يكون «**قواعد العقائد**» و«**القواعد الصغرىٰ**»، وأمَّا كتاب مستقل علىٰ قاعدة المتكلمين[٤] فلم أرَه»[٥]. وفي زمن الفضالي (ت **١٢٣٦**هـ =

(١) «الطبقات»، (٣/ ٢٦٣)، (الأسطر الخمسة الأخيرة)، (ص/ ٢٦٤). انظر: نفسه، (ص/ ٢٦٠).

(٢) Goldziher, Vorlesungen, 177 f., Dogme, 148 f.; Wensinck, Muslim Creed, 96 ff.

(٣) «التبيين»، (ص/ ٢٦)، (السطر/ ٥، وما يليه).

(٤) لاحظ هنا أنَّ السبكي يُريد أن يُوضِّح مقصوده من مصطلح (كلام)؛ فإنَّ الكلام بمعنًى آخر ليس ذاك الذي استخدمه السلف والغزالي. وهذه من المرات القليلة التي لا يرغب فيها السبكي في استعمال مصطلحات ضبابية المعنىٰ. يُصرِّح السبكي في واقع الأمر بأنَّ الغزالي لا يُعدُّ من المتكلمين؛ فلا نتوقع منه إذن أن يدافع عن الكلام.

(٥) «الطبقات»، (٤/ ١٠٣).

١٨٢١م)، نلاحظ مناهضة شديدة لموقف الغزالي المعادي لعلم الكلام، وتتجلَّىٰ هذه المناهضة علىٰ وجه الخصوص في العنوان الذي اختاره الفضالي لرسالته في مدح علم الكلام: «**كفاية العوام في علم الكلام**».

أحجم مناصرو الأشعرية هؤلاء عن ذكر كتاب «**الإلجام**» علىٰ الرغم من انزعاجهم من الكتاب، ومن إشارته إلىٰ تحريم الشافعي الخوض في الكلام، ولقد تطور موقفهم هذا، من مجرد رغبة في التوفيق في البداية، إلىٰ حقدٍ وسخط في نهاية المطاف. يخلص الغزالي بعد النظر الفاحص في أقوال السلف في الكلام إلىٰ أنَّهم تنصَّلُوا منه أشدَّ تنصُّل. كان هذا ما فهمه الغزالي بعد قراءة مدقِّقة في آثار السابقين، ثم إنَّه يجعل من موقف الشافعي في الامتناع عن علم الكلام أمرًا بائنًا للعيان.

لكن ظهور عدد من دعاة الأشعرية الكبار، أمثال ابن عساكر والسبكي، حال دون استقرار هذا الفهم، فذهبوا في تأويل أقوال السلف مذاهب عدة. وقد تمخض تأويلهم عن تفسيرين. فمن ناحية: يرىٰ هؤلاء أنَّ علم الكلام الذي رفضه السلف هو ما خاض فيه الزنادقة لا غير.

ومن ناحية ثانية: هم يُقِرُّون بأنَّ علم الكلام غير مأمون العواقب، لكنَّهم يُشدِّدون علىٰ ضرورة الخوض فيه.

والمُحصِّلة: أنَّه ينبغي الحذر منه أشد الحذر، وأن لا يوكل الأمر إلىٰ غير أهله المتضلعين فيه.

لم يلق علم الكلام قبولًا كبيرًا في أوساط المذهب الشافعي خلال الحقبة التاريخية التي امتدت بين حياة الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) وابن عساكر (ت ٥٧١ هـ). وقد شنَّ فقيهان شافعيان حربًا صريحة علىٰ علم الكلام، أحدهما: الكرجي (ت ٥٣٢ هـ) الذي نظم قصيدة شهيرة ومثيرة للجدل في الغرض، والآخر: البستي (ت ٣٨٨ هـ) الذي صنَّف مُؤلَّفًا يحمل عنوان «**الغنية عن أهل الكلام وأهله**»، اتهم السبكي مؤلف القصيدة بالسرقة الأدبية[١] وذمَّ قائلها كائنًا من كان[٢]. أمَّا بالنسبة إلىٰ مصنَّف البستي الذام للكلام وأهله، فقد أتىٰ السبكي علىٰ ذكره دونما تعليق[٣].

(١) «**الطبقات**»، (٤/ ٨٢)، (السطر/ ٢٢، وما يليه).

(٢) المرجع السابق، (٤/ ٨٥)، (السطر/ ١٥).

(٣) المرجع السابق، (٢/ ٢١٨)، (السطر/ ١٥).